الدرس الثاني

الوظائف الاقتصادية للأسواق المالية وتقسيماتها

تؤدي البورصة والأسواق المالية بشكل عام دورا هاما في الحياة الاقتصادية ويمكن حصر اهم وظائفها في:

1- **تعبئة وتنمية المدخرات:** وذلك عن طريق تشجيع الاستثمار في الاوراق المالية وتوجيه المدخرات لخدمة الاقتصاد الوطني، خاصة بالنسبة لصغار المدخرين الذين لا يستطيعون القيام بمشاريع مستقلة ومن ثم فإنهم يفضلون شراء اوراق مالية على قدر اموالهم وهذا يساعد في خدمة التنمية والحد من التضخم كما انها تساعد في توجيه الادخار نحو الاستثمار الملائم.

2- **المساعدة في تحويل الاموال من الفئات التي لديها فائض الي الفئات التي لديها عجز** فالمقرضون يقومون بتخفيض نفقاتهم الاستهلاكية الحالية مقابل الحصول على دخل أعلى في المستقبل، عندما يستثمر المقترضون تلك الاموال فإنهم ينتجون كذلك دخل أعلى وبالتالي زيادة مستوي المعيشة لكل الفئات.

3- **المساهمة في تمويل خطط التنمية:** وذلك عن طريق طرح الاوراق المالية الحكومية في الأسواق المالية، بعد بروز اهمية الاوراق المالية التي تصدرها الشركات المساهمة، زاد توجه الحكومات نحو الاقتراض العام من الشعب لتمويل مشروعات التنمية عن طريق إصدار سندات الخزانة.

4- **المساهمة في دعم الائتمان الداخلي والخارجي**: حيث ان عمليات البيع والشراء في بورصة الاوراق المالية تعد مظهرا من مظاهر الائتمان باستطاعتها ان تشمل الاوراق المالية الاخرى الاجنبية وبالتالي تزيد من قيمة الائتمان الخارجي.

5- **تحقيق كفاءة عالية في توجيه الموارد وتفعيل النشاط الاقتصادي** وهذا ما يشترط فيه كفاءة السوق وتوفر كل المعلومات المطلوبة للاستثمار وهاته الشروط يمكن ان نحصرها في:

- كفاءة التسعير: بمعنى ان تعكس الاسعار كفاءة المعلومات المتاحة.
- كفاءة التشغيل: يعني ان تتضاءل تكلفة المعلومات مقارنة بعائدها.
- عدالة السوق: بمعنى تكافؤ الفرص لكل المستثمرين.
- الامان: بمعنى توفير وسائل الحماية ضد المخاطر كمخاطر الغش والتدليس والتلاعب وغيرها من الممارسات ألا أخلاقية.

6- **تحديد الأسعار بصورة و اقعية**: وهذا عن طريق توفير المجال للمزاد العلني والتي تعكس صورة أقرب لدقة الاسعار من خلال الطلب والعرض.

7- **اداة هامة لتقويم الشركات** بحيث تساهم في زيادة وعي المستثمرين لواقع الشركة ومركزها المالي ومستوي ربحها كما تستعمل عملية الخوصصة من خلال اعطاء قيمة حقيقية للشركة.

تقسيمات السوق المالي

تتعدد اقسام الاسواق المالية لدرجة صعوبة فصل كل سوق عن الاخر وذلك بعد اتجاهها نحو شمولية السوق المالية المعاصرة من خلال تداول الوظائف وتعدد الادوات في السوق الواحد ولقد تم تقسيم الاسواق المالية وفق الاسس التالية:

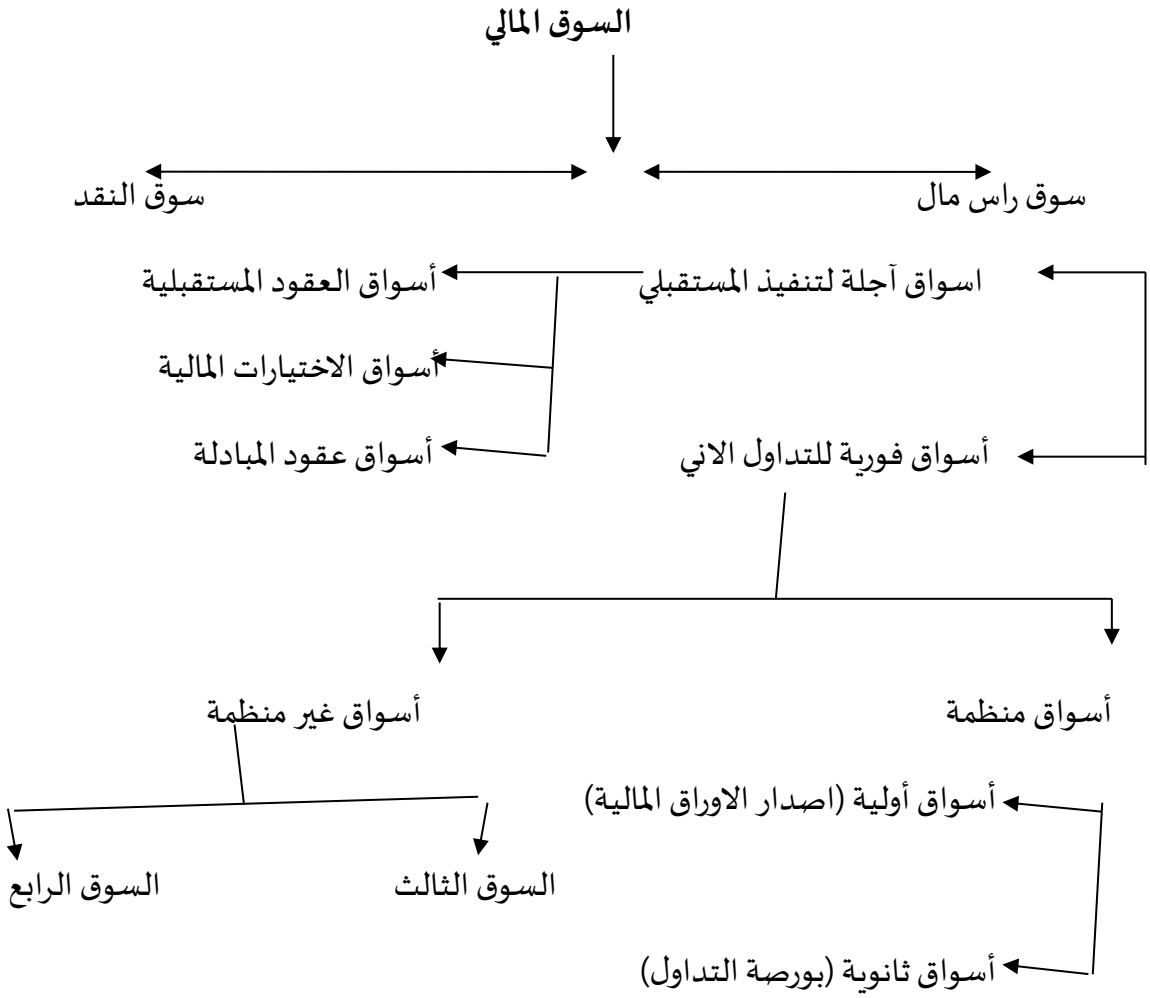

1-سوق النقد:

وهو السوق الذي يكون فيه التداول بالأوراق النقدية والمصرفية قصيرة الاجل عادة سنة، وتشمل سندات قصيرة الاجل والأوراق التجارية وفي معظم الأحيان تكون عائدها بالفائدة وتتميز بمحدودية تقلب اسعارها.

2-اسواق رأس المال:

يتم فيه تداول الاوراق المالية طويلة الاجل كالأسهم والسندات وتمتد اجلها أكثر من سنة

3-الاسواق الفورية:

يتم فيها التعامل آنيا بالأوراق المالية والمصرفية (طويلة وقصيرة الاجل).

4- الاسواق الآجلة:

وتشمل العقود التي تتم تسويتها مستقبلا، بحيث يكون التسليم والتسديد بأجل ومن أهم أدواتها (العقود الآجلة والمستقبلية والخيارات المالية وعقود المبادلة).

5-السوق الأولية:

ويتم في نطاقها التعامل بالأوراق المالية عند اصدارها لأول مرة، وذلك ما يسمى بالاكتتاب سواء تعلق ذلك بإصدار الاسهم عند تأسيس الشركات الجديدة او عند زيادة رأس مالها بعد التأسيس، او بإصدار السندات عند الحاجة الى قروض طويلة الاجل او الاكتتاب في الاسهم قد يكون مغلقا اي مختصر فقط على المؤسسين وحدهم اما الاكتتاب للسندات فغالبا ما تكون عامة.

6 – السوق الثانوية:

يتم في نطاقها التعامل مع الاوراق المالية التي سبق اصدارها في السوق الاولية ويشمل تداولها في السوق الثانوية من خلال البيع والشراء بين حاملها وأي مستثمر آخر لذا، فالملاحظ في هذه السوق ان متحصلات بيع الاوراق المالية لا تذهب إلى جهة الاصدار وإنما الي حاملها والذين يحصلون على ناتج عمليه البيع، فهم يتحملون الخسائر في حالة نقص سعر بيع الورقة عند شرائهم لها، كما انهم يجنون الارباح في حالة زيادة سعر بيع الورقة عن سعر شرائها، وهذه السوق اما ان تكون منظمة وفي هده الحالة تدعى بورصة الاوراق المالية او غير منظمة وهده الاخيرة تنقسم الى ما يلي:

أ- **السوق الثالث**: ويكون التعامل فيها من خلال بيوت السمسرة والتجار والشركات غير المدرجة في البورصة والمؤسسات المالية والاستثمارية على ان يتم احترام قوانين الصفقات والائتمان والاسعار المدرجة في جداول البورصة.

ب- **السوق الرابع**: ويكون التعامل فيها من نوع خاص تشمل فئة معينة من المستثمرين الذين يستخدمون استراتيجية تخفيض العمولات، أو الشخصيات العامة والمشهورة أو الطبقة السياسية، تغلب على صفقاتها طابع التفاوض والتراضي بين الاطراف المتعاقدة بعيدا عن مناخ البورصة وعادة ما تكون في الاماكن المخصصة لمثل هؤلاء في مقراتهم او في الفنادق أو المناطق السياحية.